

Distr.: General
3 August 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير
الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة السابعة والعشرون
جنيف، ١٣-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يعد إبلاغ الشركات العالي الجودة أمراً أساسياً لكي يسير اقتصاد السوق سيراً حسناً. ففي أعقاب الأزمة المالية، ما فتئ واضعو السياسات على أرفع المستويات يدعون إلى تحسين هذا الميدان. وعلى الدول الأعضاء أن تضع نهجاً متسقاً لتطوير القدرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ويقدم هذا التقرير أهم القضايا التي يتعين النظر فيها عند بناء القدرات الوطنية في هذا المجال. ويتناول بالبحث العناصر الرئيسية لإطار بناء القدرات، وهي: الإطار القانوني والتنظيمي؛ والإطار المؤسسي؛ والقدرات البشرية؛ وعملية بناء القدرات. ويعرض مراجع دولية وإقليمية وقطرية شتى وأمثلة على الممارسات السليمة.

والتقرير معروض على فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد كي ينظر فيه في دورته السابعة والعشرين. ومن المتوقع أن تتوج مداولات هذه الدورة بإرشادات بشأن هذه المسألة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١	مقدمة.....
٤	١٣-٨	أولاً - إطار بناء القدرات.....
٦	٥٣-١٤	ثانياً - الإطار القانوني والتنظيمي.....
٧	٢١-١٧	ألف - العناصر.....
٨	٥٣-٢٢	باء - معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات.....
١٧	٦٧-٥٤	ثالثاً - الإطار المؤسسي.....
٢٢	٨١-٦٨	رابعاً - القدرات البشرية.....
٢٥	٩٥-٨٢	خامساً - عملية بناء القدرات.....
٢٨	١٠٠-٩٦	سادساً - اعتبارات القياس.....
٢٩	١٠٢-١٠١	سابعاً - خاتمة.....

مقدمة

- ١- إن إبلاغ الشركات العالمي الجودة عامل أساسي في سير النظام الاقتصادي والمالي سيراً حسناً. ففي أثر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، أصبح جلياً أكثر من أي وقت مضى أن وجود إبلاغ مالي سليم عامل رئيس للاستقرار والنمو الماليين العالميين. وألقت هذه الأزمة الضوء أيضاً على أهمية معايير المحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات والشفافية في التقليل من احتمال الغش وسوء الإدارة وتعزيز الحوكمة الرشيدة والحفاظ على ثقة المستثمرين والمستهلكين. وقد عززت الأزمة الوعي بضرورة التوجه نحو إيجاد معايير إبلاغ عالمية فعالة.
- ٢- ثم إن الأزمة وما تلاها من مناقشات صناع القرار على أعلى المستويات بشأن إصلاح النظام المالي العالمي لفتت الانتباه أيضاً إلى ضرورة بناء القدرات المؤسسية والتقنية لتسهيل تحسين إبلاغ الشركات على طول سلسلة الإبلاغ ككل. وكشف منتدى الاستقرار المالي عن أن بناء القدرات هو أحد التدابير التي تدعو إليها الحاجة لتعزيز التقيد بالمعايير والقوانين الدولية.
- ٣- وعلى مدى عقدين من الزمن، ما انفك الأونكتاد، من خلال عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع له، يسهم في تنسيق عملية إبلاغ الشركات لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على استيفاء المتطلبات الدولية في هذا المجال وتسهيل الاستثمار.
- ٤- ووافق الفريق في دورته السادسة والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٩ على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان عن طريق معالجة قضايا بناء القدرات اللازمة كي يكون إبلاغ الشركات عالي الجودة قصد وضع إطار لبناء القدرات. وقال إن وجود وثيقة إطارية توجيهية تقوم على الممارسات السليمة والدروس المستفادة في مجال بناء القدرات حدير بأن يكون وسيلة مفيدة لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع تلك الأنشطة وتنفيذها.
- ٥- وطلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد أن تعيد إنشاء فريق استشاري لمعالجة هذه القضية واقتراح نهج ينظر فيه فريق الخبراء في دورته السابعة والعشرين. وبناء على هذا الطلب، أنشئ الفريق الاستشاري (انظر التذييل الخامس من الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/56/Add.1) وعقد اجتماعه الأول في جنيف في الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٠. وبحث الفريق مسودة وثيقة أعدتها الأمانة بمساعدة رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين. وقدم أعضاء الفريق أيضاً تعليقات إلكترونية بعدد، وهي مدرجة في هذه الصيغة النهائية للوثيقة التي ستعرض على دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته السابعة والعشرين.
- ٦- وتهدف الوثيقة إلى تقديم إرشادات عن أهم عناصر القدرة اللازمة لضمان أن يكون إبلاغ الشركات عالي الجودة وعن الأمور المطلوبة لبناء تلك القدرة. والوثيقة ليست خاصة

بقطر بعينه وإنما تلخص الممارسات السليمة، وقد استرشدت بمصادر مثل عمل الأونكتاد في ميدان التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وبرنامج تقارير التقيد بالمعايير والقوانين الذي وضعه البنك الدولي وأنشطة متابعة تطوير القدرات، وخطط عمل برنامج الالتزام للاتحاد الدولي للمحاسبين، والبحوث التي أعدها مختلف البلدان والوكالات ومنظمات المحاسبة المهنية والخبرات العملية المتصلة بالموضوع التي اكتسبتها بشأن برامج بناء القدرات الوطنية، سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشار في هذه الوثيقة إلى بعض مراجع الممارسة القطرية لتوضيح الطريقة التي تعمل بها نظم بعينها. والغرض من ذلك ضرب أمثلة ليس إلا، ولا يُتوخى منه تفضيل تلك الترتيبات على نظم أخرى.

٧- ويستعمل مصطلح إبلاغ الشركات في هذه الوثيقة بمعناه الواسع، بما فيه الإبلاغ المالي وغير المالي، مثل حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات وكشف المعلومات عن تغير المناخ. ولا تشمل الوثيقة قضايا المحاسبة في القطاع العام. فمع أن المحاسبة في القطاع العام جزء لا يتجزأ من بناء القدرات في مجالي المحاسبة والإبلاغ، فإن لها مميزات تميزها من إبلاغ الشركات. وهو في هذه المرحلة مجال للإصلاحات أخذ في التطور في العديد من البلدان، ولا بد من الوقت لاستيعاب الممارسات السليمة والدروس المستفادة بشأن المسائل المتصلة بالموضوع بإيجاز.

أولاً - إطار بناء القدرات

٨- يستلزم بناء القدرات اتخاذ بعض القرارات الرئيسة لمعالجة القضايا التالية:

- (أ) ما هي المعايير والمتطلبات التي ينبغي استيفاؤها لتحقيق إبلاغ للشركات عالي الجودة؟
- (ب) ما هي المهام التي يجب الاضطلاع بها على طول سلسلة الإبلاغ لضمان اتساق وانسجام وفعالية الجهود الرامية إلى أن يكون إبلاغ الشركات عالي الجودة؟
- (ج) من ينبغي له تحمل المسؤولية وعن أي إجراءات؟
- (د) ما السبيل للتأكد من أن المهام تنفذ بكفاءة وأن الخبرة التقنية اللازمة متوفرة؟
- (هـ) ما الإطار الزمني المنشود وما الموارد المالية المطلوبة؟

٩- إن بناء القدرات في حقل المحاسبة عملية معقدة تستلزم نهجاً شاملاً لأن البنية الأساسية المحاسبية نفسها جزء من النظام القانوني والتنظيمي ككل المعد لتأمين حقوق الملكية وإنفاذ العقود وتقديم المعلومات المالية عن أداء الكيانات. ويستلزم أيضاً مراعاة مصالح عدد من أصحاب المصلحة وتوافر الموارد المالية والتعليمية والبشرية.

١٠ - ولإدراك مدى تعقّد القدرات اللازمة لكي يكون إبلاغ الشركات عالي الجودة إدراكاً منظماً بشكل أفضل، أعدت مصفوفة لهذا الغرض تقدم أيضاً خلاصة لهذه الوثيقة (انظر التذييل الأول في TD/B/C.II/ISAR/56/Add.1). وتهدف هذه المصفوفة إلى تسهيل استعمال الوثيقة. وعلى غرار الوثيقة، لا تشمل هذه المصفوفة بالضرورة جميع الجوانب التي قد يكون من المطلوب معالجتها في سياق قطري بعينه.

١١ - ويشير بناء القدرات، في إطار هذه الوثيقة، إلى المساعدة على وضع إطار قانوني مناسب وترتيبات مؤسسية مناسبة مما لا بد منه لدعم إبلاغ الشركات عالي الجودة. ويشير بناء القدرات أيضاً إلى المساعدة المقدمة إلى الكيانات التي تحتاج إلى تنمية مهارة أو كفاءة معينة أو للارتقاء العام بالقدرة على الأداء. وقد تشير القدرة إلى قدرة الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات والهياكل المدنية.

الدعائم الرئيسية

١٢ - بناء على ما جاء في المصفوفة، يمكن لإطار بناء القدرات أن يتأسس على الدعائم الأربع التالية:

(أ) الإطار القانوني والتنظيمي؛

(ب) الإطار المؤسسي؛

(ج) القدرات البشرية؛

(د) عملية بناء القدرات نفسها.

١٣ - ويُنظر في كل دعامة من هذه الدعائم من حيث علاقتها بالآتي:

(أ) مراحل عملية إبلاغ الشركات؛

(ب) العناصر المكونة لكل جزء رئيسي من الهيئات/المؤسسات المشاركة في العملية؛

(ج) المعايير/المبادئ الدولية المتاحة لبناء القدرات؛

(د) أمثلة/إرشادات عن الممارسات السليمة باعتبارها مقاييس ومراجع لبناء

القدرات (انظر التذييل الثاني في TD/B/C.II/ISAR/56/Add.1)؛

(هـ) معالم ومؤشرات قياس التقدم.

ثانياً - الإطار القانوني والتنظيمي

١٤ - من الدعائم الأساسية لإطار بناء القدرات الإطار القانوني والتنظيمي. وقد يتخذ أشكالاً عدة حسب بيئة البلد وثقافته. غير أنه يمكن تشخيص بعض القواسم المشتركة على أساس الخبرة المكتسبة على مدى سني الإصلاحات في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات بهدف تحقيق الاتساق الدولي وتحسين نوعية إبلاغ الشركات.

١٥ - وللتأكد من أن جميع العناصر المهمة قد أخذت في الحسبان عند وضع الإطار التنظيمي، ربما كان من المفيد النظر في المراحل المتبعة في إعداد حسابات الشركات والإبلاغ عنها:

- (أ) إعداد السجلات المالية وحفظها (مسك الدفاتر)؛
- (ب) تقييم المخاطر والضوابط الداخلية ومراجعة الحسابات الداخلية؛
- (ج) إعداد البيانات المالية؛
- (د) إقرار البيانات المالية، بما في ذلك الفحص من جانب مجلس الإدارة ولجنته (لجانته) المعنية بالموضوع طبقاً للحوكمة السليمة للشركات؛
- (هـ) مراجعة البيانات المالية، بما في ذلك التفاعل مع لجنة مراجعة الحسابات التابعة لمجلس الإدارة؛
- (و) وضع البيانات المالية في ملفات ونشرها؛
- (ز) حوكمة الشركات؛
- (ح) تحليل البيانات المالية واستعمالها؛
- (ط) الإبلاغ ضمن أطر متعددة^(١)؛
- (ي) الإشراف وضمان الجودة الخاص بمراجعي الحسابات؛
- (ك) رصد المعايير وإنفاذها.

١٦ - بيد أن من المهم الاعتراف بأن كل هذه المراحل لا تنطبق على كل الكيانات. فالمؤسسات البالغة الصغر، مثلاً، لا يمكنها سوى حفظ السجلات الرئيسية وقد لا تستطيع وضع الحسابات في ملفات أو نشرها. وقد تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قواعد محاسبية مبسطة^(٢).

(١) تطبق بعض الكيانات أكثر من إطار للإبلاغ لتقديم تقارير إلى مستعملين شتى - المستثمرين والمسؤولين عن قواعد الحيلة على سبيل المثال.

(٢) لا يطلب من جميع المؤسسات أن تكون لها مراجعة قانونية لحساباتها.

ألف - العناصر

١٧- ينبغي وضع الدعامة القانونية والتنظيمية لإطار القدرات بحيث تضمن أن يؤدي المشاركون على طول سلسلة الإبلاغ بعض المهام التي تستوفي الجودة المطلوبة. فينبغي لها مثلاً أن تسمح للإطار بما يلي: (أ) وضع قوانين ولوائح مناسبة أو سنّها أو تعديلها؛ (ب) اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة والقواعد الأخلاقية وإنفاذها؛ (ج) إجازة مراجعي الحسابات القانونيين ومراقبتهم طبقاً لمقتضيات ضبط الجودة؛ (د) استعراض البيانات والتقارير المالية القانونية (مثل تلك المتعلقة بقواعد الحيلة) و/أو البيانات والتقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة وفقاً لمعايير المحاسبة ومتطلبات الكشف عن البيانات؛ (هـ) تأهيل المحاسبين على مستوى الفئة الفنية عن طريق الاختبارات والتدريب العملي، إضافة إلى آخرين مثل المسؤولين عن قواعد الحيلة؛ (و) جعل الأفراد والشركات منضبطين؛ (ز) توفير التطوير المهني المستمر؛ (ح) ضمان الحوكمة الرشيدة في كل من القطاع الخاص والعام.

١٨- ولوضع إطار تنظيمي مناسب، يمكن النظر في مختلف النماذج التنظيمية والمؤسسية على أنها مراجع. وينبغي أن تقوم القرارات والإجراءات المتعلقة بالإطار التنظيمي الأكثر فاعلية في بلد من البلدان على أساس دراسة شاملة للنظام القانوني لبلد بعينه ومستوى تنميته الاقتصادية ومدى توافر الموارد والخبرة المهنية المطلوبة.

١٩- واقتراح إدراج العناصر التالية في الأطر القانونية والتنظيمية:

- (أ) معايير ومتطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات؛
- (ب) اعتماد المعايير؛
- (ج) إنفاذ المعايير؛
- (د) رصد المعايير والمتطلبات والتقييد بها؛
- (هـ) ترخيص (مراجعي الحسابات عادة)؛
- (و) تدريب (المحاسبين ومراجعي الحسابات والمسؤولين عن قواعد الحيلة وغيرهم من أصحاب المصلحة)؛
- (ز) حوكمة الشركات؛
- (ح) المعايير الأخلاقية (للمحترفين من المحاسبين ومراجعي الحسابات)؛
- (ط) التحقيق والانضباط؛
- (ي) آليات ضمان الجودة (لمراجعي الحسابات عادة)؛
- (ك) مسؤولية مراجع الحسابات ومحاسبته.

- ٢٠- وعلى هذا، فإنه يتعين النظر في عدد من القضايا لدى وضع هذه الدعامة، منها الآتي:
- (أ) ضرورة وضع إطار قانوني وتنظيمي متنسق في مجال المحاسبة/الإبلاغ لأن نواحي شتى من المحاسبة والإبلاغ اللذين تضطلع بهما الشركات تدرج عادة في تشريعات من قبيل قانون المحاسبة وتشريعات الشركات وفي التشريعات المتعلقة بالمصارف وأسواق المال والتأمينات؛
- (ب) التمييز بين الكيانات العامة وغير العامة وحدود حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسط ودور القطاع العام في توضيح نطاق تطبيق المعايير والمتطلبات المتصلة بالموضوع؛
- (ج) آليات تضمن التنسيق الفعال داخل إطار المحاسبة التشريعي والتنظيمي ومع مصادر تشريعية أخرى متصلة بالموضوع، كتلك المتعلقة بالاستثمار والمالية وغيرهما، على سبيل المثال؛
- (د) آليات مناسبة في مجالي الإنفاذ والرقابة، والامتثال والانضباط، بما في ذلك العقوبات القانونية.
- ٢١- وهناك مشكلة تتمثل في الغالب في أن القوانين القائمة قد تكون تطورت تدريجياً بحيث يكون النظام التنظيمي مجزئاً وموزعاً على العديد من الإدارات الحكومية أو الوكالات التنظيمية. فإن سنحت الفرصة، ربما كان من المفيد النظر في وضع تشريع و/أو لائحة جديدة تركز تنظيم المحاسبة ومراجعة الحسابات في إطار موحد.

باء - معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات

- ٢٢- هناك طائفة أخرى من القضايا تتعلق باتخاذ قرار عما إذا كانت المعايير الدولية ستستعمل في متطلبات المحاسبة القانونية وتشريعات مراجعة الحسابات الوطنية.
- ٢٣- وللمساعدة على بناء إطار تنظيمي يسمح للنظم باستيفاء المتطلبات الدولية في مجال إبلاغ الشركات، هناك مجموعة كبيرة من المعايير الدولية التي أصدرتها هيئات دولية ومعايير وإرشادات أخرى مقبولة دولياً صدرت في بلدان لديها هيئات مهنية متطورة للمحاسبة وجهات مسؤولة عن وضع المعايير الوطنية وهيئات رقابة.

١- معايير المحاسبة

- ٢٤- يمكن بناء أطر المحاسبة على أساس المعايير الدولية للإبلاغ المالي (بما فيها تلك الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). وينبغي في هذا الصدد النظر في نطاق تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- ٢٥- ويضع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية معايير محاسبية عالمية وتفسيرات متصلة بها تُعرف، مجتمعة، بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويراد لهذه المعايير أن تستعمل في إعداد

البيانات المالية للأغراض العامة. ويمكن أن يكون للهيئات المسؤولة عن قواعد الحيلة المعنية بقطاعات محددة متطلباتها الخاصة بها في مجال الإبلاغ تختلف عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو تكملها (وربما استعملت هذه المعايير لكنها تشترط الكشف عن معلومات إضافية)، سيما بشأن المصارف وشركات التأمين وفرض الضرائب^(٣).

٢٦- وهناك أكثر من ١٠٠ بلد إما يشترط استعمال المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإما يسمح به لإعداد البيانات المالية. فكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، اعتمدت هذه المعايير لإعداد البيانات المالية الموحدة (لكن ليس بالضرورة لحسابات مستقلة للشركات). لكن، رهناً بالوضع الاقتصادي العام، قد يطرح الإطار التنظيمي القائم وتقاليد الإبلاغ المالي والتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي تحديات كبيرة.

٢٧- وعندما تُعتمد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في بلد ما، يمكن التعامل مع ذلك الاعتماد بحيث تصبح المعايير جزءاً من القوانين واللوائح القائمة في ذلك البلد. وهذا يستلزم تقييم القوانين واللوائح الموجودة التي قد تتطلب تعديلات للإقرار باعتماد المعايير. فقانون بيرو، مثلاً، ينص على أن البيانات المالية الموحدة والمستقلة لشركات بيرو يجب أن تعد طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وفق ما أقرته الجهة المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة لبيرو. وتنشأ في بعض الأحيان حالات تتعارض فيها متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي مع الأحكام المطبقة في القوانين واللوائح الوطنية.

٢٨- وعندما يتقرر تكييف المعايير الدولية بدلاً من مجرد قبولها كما هي منشورة، تظهر قضايا تحتاج إلى معالجة. ويرى المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أنه ينبغي أن يكون هو الهيئة الوحيدة التي تصدر تفسيرات رسمية لمعاييرها. من المهم إذن التزود بآلية للتفاعل مع المجلس قبل إصدار معيار من المعايير أو أن يُطلب فيما بعد توضيحات يمكن أن ينشرها المجلس.

٢٩- وتكييف المعايير للاستعمال الوطني إنما يعني أن ميزة تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة للمستخدمين قد تنتفي. ومن جهة أخرى، قد تحتاج بعض الجهات المسؤولة عن قواعد الحيلة إلى وضع قواعدها المحاسبية الخاصة بها لكي تناسب الظروف الوطنية. وهذه القواعد لا تنطبق عادة على البيانات المالية ذات الأغراض العامة وإنما قد تنطبق على قطاعات بعينها، مثل المصارف والتأمين. وقد أنشأت بعض البلدان لجاناً للتعامل مع القضايا القانونية

(٣) بالنسبة إلى كيانات القطاع العام، يمكن استعمال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين. ففي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، غالباً ما يكون القطاع العام هو القوة المهيمنة في الاقتصاد ومن ثم فإن الرقابة والمحاسبة المتعلقة بمالية الحكومة قد تكونان بنفس القدر أو أكثر من الأهمية التي تكسبها المحاسبة المتعلقة بشركات القطاع الخاص. وفي أعقاب الأزمة المالية يتطلب الاضطلاع بالدور المتزايد للقطاع العام المزيد من الجهود لتحسين إبلاغ القطاع العام في جميع البلدان المعنية.

والاقتصادية المحلية التي لا تعالجها المعايير الدولية للإبلاغ المالي قصد الموافقة على المعالجة المحاسبية التي يتعين الأخذ بها وتجنب عدم قابلية تقارير الشركات للمقارنة.

٣٠ - وتنتهج البلدان في بعض الحالات نهجاً تفاضلياً في وضع إطار محاسبي. فالمستوى الأولي يستعمل المعايير الدولية للإبلاغ المالي (وقد يشمل الشركات المسجلة في البورصة والكيانات العامة). ويستعمل المستوى الثاني معايير تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومكيفة على ذلك المستوى بعينه (مثلاً المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). ويستعمل المستوى الثالث، المكون من مؤسسات بالغة الصغر، نظاماً مبسطاً للغاية قريباً من المحاسبة النقدية. (وقد أصدر الأونكتاد إرشادات في هذا الشأن سميت المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إرشادات المستوى ٣).

٣١ - وينبغي في هذا الصدد النظر في وضع نظام لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقيد بالمتطلبات المحاسبية القانونية.

٣٢ - وفي حالة اعتماد معايير دولية تصدرها هيئات دولية، ينبغي إنشاء آلية فعالة لترجمة هذه المعايير إلى اللغة الوطنية، بما في ذلك آلية تنسيق مع الجهة المسؤولة عن وضع المعايير وما يتصل بذلك من ضوابط الجودة لضمان توافر المعايير في الوقت المحدد باللغة المطلوبة. وللمجلس الدولي للمعايير المحاسبية سياسة مفادها اشتراط إذن مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية قبل السماح بأي ترجمة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ولن تسمح هذه المؤسسة إلا بصيغة واحدة لكل ترجمة.

٢ - معايير مراجعة الحسابات والضمان

٣٣ - من القواسم المشتركة بين بعض البلدان التي نفذت المعايير الدولية للإبلاغ المالي أنها تشترط أن تجري مراجعة البيانات المالية المستندة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي طبقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان. ويمكن أن تكون المعايير الدولية لمراجعة الحسابات أداة مهمة في الإلزام بالتنفيذ السليم للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. والإرشادات المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات للمكاتب المحاسبية الصغيرة والمتوسطة متاحة من لجنة المكاتب المحاسبية الصغيرة والمتوسطة بالاتحاد الدولي للمحاسبين (الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٩)، دليل ضبط الجودة لفائدة المكاتب المحاسبية الصغيرة والمتوسطة).

٣٤ - ومن المصادر الأخرى للمبادئ والمعايير والإرشادات الدولية بشأن المحاسبة ومراجعة الحسابات واللوائح ما يلي:

- (أ) أهداف ومبادئ تنظيم أسواق المال ومنهجية التقييم المتصلة بها التي حددها المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال^(٤)؛
- (ب) مبادئ وبيانات وتقارير أخرى للمنظمة المذكورة تتعلق بالإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات والرقابة الداخلية وإشراف مراجعي الحسابات وقضايا الحوكمة؛
- (ج) تكتسي مبادئ لجنة بازل^(٥) ومعاييرها وإرشاداتها بشأن حوكمة الشركات والمحاسبة ومراجعة الحسابات والكشف عن البيانات (بما في ذلك التقييم ورصد الاعتمادات) أهمية كبيرة في الإشراف على المصارف؛
- (د) لغة الإبلاغ التجاري المطوّرة (XBRL)^(٦) التي توفر معياراً عالمياً لتبادل المعلومات المالية؛
- (هـ) مبادئ الرابطة الدولية لمشرفي التأمين ومعاييرها وإرشاداتها تكتسي أهمية كبيرة لشركات التأمين؛
- (و) إرشادات ومعايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات^(٧) تكتسي أهمية كبيرة في المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع العام.
- ٣٥ - ومن المصادر الإقليمية والوطنية الآتي:
- (أ) التوجيه الثامن من قانون الشركات^(٨) الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن مراجعي الحسابات القانونيين؛
- (ب) قانون ساربانيس - أوكسلي في الولايات المتحدة^(٩)؛
- (ج) نموذج لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي^(١٠) بشأن الضوابط الداخلية؛
- (د) القوانين الوطنية المتعلقة بالمصارف؛
- (هـ) معايير مؤسسة المراجعين الداخليين وإرشاداتها في مجال مراجعة الحسابات الداخلية.

(٤) <http://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD323.pdf>

(٥) <http://www.bis.org/bcbs>

(٦) <http://www.xbrl.org/Home>

(٧) http://www.intosai.org/en/portal/about_us

(٨) للاطلاع على نص التوجيه الثامن، انظر:

http://ec.europa.eu/internal_market/auditing/directives/index_en.htm

(٩) <http://fl1.findlaw.com/news.findlaw.com/hdocs/docs/gwbush/sarbanesoxley072302.pdf>

(١٠) <http://www.coso.org/guidance.htm>

٣- المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالكشف عن البيانات في مجال البيئة والاجتماع والحوكمة

٣٦- من الاتجاهات الآخذة في التطور في مجال إبلاغ الشركات الاهتمام المتزايد بالمسائل غير المالية مثل قضايا البيئة والاجتماع وحوكمة الشركات.

٣٧- وفي المرحلة الحالية، يعد الكشف عن البيانات بشأن جملة من قضايا البيئة والاجتماع والحوكمة موضوع عدد من المبادئ التوجيهية الدولية الطوعية في مجال الممارسات الفضلى. ويمكن للإطار الوطني لمعالجة هذه القضايا أن يستفيد من الإرشادات الدولية في مجال الممارسات الفضلى، وكذا من الشبكات الدولية ومعايير نظم الإدارة.

٣٨- ثم إن الإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية يقدم معلومات مفيدة إلى عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الجهات الحكومية المسؤولة عن قواعد الحیطة والمستثمرين والشركاء التجاريين والموظفين والمجتمعات المحلية. ويطرح النشاط الصناعي في كل من البلدان المتقدمة والنامية جملة من المخاطر البيئية؛ ومن شأن الإبلاغ بشفافية عن هذه المخاطر أن يحسن إدارة المخاطر وجهود التخفيف. ومن شأن الاستعانة بعدد من المبادئ التوجيهية الدولية أن يساعد البلدان على وضع إطار للإبلاغ في هذا الميدان. وقد وضع الأونكتاد إرشادات لمساعدة البلدان في هذا المضمار، بما فيها الإرشادات بشأن مؤشرات الكفاءة البيئية^(١١) ومؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية^(١٢). ووضعت مبادرة الإبلاغ العالمية^(١٣) مبادئ توجيهية للإبلاغ عن مدى الاستدامة تغطي مجموعة كبيرة من المواضيع الاجتماعية والبيئية. وتتضمن كل من *Guidelines for Multinational Enterprises*^(١٤) (المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة

(١١) الأونكتاد (٢٠٠٤)، *A Manual for the Preparers and Users of Eco-Efficiency Indicators* (دليل لمعدّي ومستعملي مؤشرات الكفاءة البيئية)، متاح على الرابط التالي:

www.unctad.org/en/docs/iteipc20037_en.pdf

(١٢) الأونكتاد (٢٠٠٨)، *Guidance on Corporate Responsibility Indicators in Annual Reports* (إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية)، متاحة على الرابط التالي:

www.unctad.org/en/docs/iteteb20076_en.pdf

(١٣) للاستزادة من المعلومات عن مبادرة الإبلاغ العالمية والحصول على نسخة من *Sustainability Reporting Guidelines* (المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن مدى الاستدامة) التي تصدر هذه المبادرة، يرجى زيارة الموقع التالي: www.globalreporting.org

(١٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٠)، *Guidelines for Multinational Enterprises*، متاحة على الرابط التالي: www.oecd.org/dataoecd/56/36/1922428.pdf

الجنسيات) التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعيار ٢٦٠٠٠^(١٥) للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (إيزو) بشأن المسؤولية الاجتماعية إرشادات مفيدة عن الإبلاغ البيئي والاجتماعي والممارسات الإدارية. وقد يكون معيار نظام الإدارة البيئية، مثل إيزو ١٤٠٠٠، مفيداً أيضاً في تقديم إرشادات عن الإبلاغ الداخلي وجمع البيانات^(١٦). وللمبادرة الاتفاق العالمي التي وضعتها الأمم المتحدة أيضاً إطار إبلاغ يسمح للشركات بالإبلاغ عن أنشطتها المتعلقة بعشرة مبادئ محددة في الاتفاق العالمي^(١٧).

٣٩- ويكتسي الكشف عن البيانات بشأن هياكل الحوكمة أهمية قصوى في تيسير علاقات المستثمرين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وبناء المصدقية في نظم الحوكمة والإدارة التي تصدر تقارير محاسبة مالية. ويقدم عدد من المنظمات الإرشادات الدولية في هذا المجال، منها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Principles of Corporate Governance^(١٨) - مبادئ حوكمة الشركات)، والبنك الدولي (ROSC reviews and other guidance - استعراضات تقارير التقيد بالمعايير والقوانين وغيرها من الإرشادات)^(١٩)، والمؤسسة المالية الدولية (خاصة عمل المنتدى العالمي لحوكمة الشركات)^(٢٠)، والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (إرشادات ووسائل دعم شتى للجهات المسؤولة عن قواعد الحيلة لأسواق المال)، والشبكة الدولية لحوكمة الشركات (Global Corporate Governance Principles - المبادئ العالمية لحوكمة الشركات)،

(١٥) يصدر معيار الإرشاد للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بشأن المسؤولية الاجتماعية في عام ٢٠١٠ تحت المسمى إيزو ٢٦٠٠٠ ويكون استعماله طوعياً. ولن يتضمن متطلبات، ومن ثم فلن يكون معيار اعتماد. وللإستزادة من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.iso.org/sr.

(١٦) يمكن العثور على المزيد من المعلومات عن مجموعة معايير نظام الإدارة البيئية للإيزو بزيارة الصفحة التالية: www.iso.org/iso/iso_14000_essentials.

(١٧) تنشر مبادرة الاتفاق العالمي حملة من المواد الإرشادية لمساعدة الشركات على إصدار *Communication on Progress* (بلاغ عن التقدم) المحرز في عشرة مبادئ حددها الاتفاق. هذه المواد الإرشادية متاحة على الرابط التالي: www.unglobalcompact.org/COP/Guidance_Material/index.html.

(١٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٤)، *Principles of Corporate Governance*. متاحة على الرابط التالي: www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf.

(١٩) في إطار مبادرة "تقارير التقيد بالمعايير والقوانين"، وضع البنك الدولي برنامجاً لمساعدة البلدان الأعضاء على تدعيم أطرها في مجال حوكمة الشركات. ويجري البنك الدولي تقييمات قطرية لحوكمة الشركات في إطار المبادرة بناء على دعوة سلطات البلد. ويفضي الرابط التالي إلى المزيد من المعلومات: www.worldbank.org/ifa/rosc_cg.html.

(٢٠) يدعم المنتدى العالمي لحوكمة الشركات المبادرات الإقليمية والمحلية لتحسين حوكمة الشركات في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الوطنية أو الإقليمية الكبيرة. ويقدم الموقع التالي المزيد من المعلومات: www.gcgf.org/.

والأونكتاد (الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات)^(٢١) وعمليات استعراض ممارسات الكشف عن البيانات في سياق حوكمة الشركات ولوائحها)^(٢٢). وتظهر مؤسسات جديدة أيضاً (مثل لجنة الإبلاغ الدولية الموحدة ومجلس معايير كشف المعلومات عن الكربون) تهدف إلى المساعدة على تعزيز تنسيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكومية وإدراج قضايا البيئة والاجتماع والحوكمة في إبلاغ الشركات. ويمكن للأطر الوطنية استعمال الإرشادات التي توفرها هذه المنظمات قاعدةً لوضع قوانينها الوطنية الخاصة بها في مجال حوكمة الشركات ولوائحها الخاصة بها في مجال الكشف عن البيانات.

٤٠ - ويمكن أيضاً إنشاء مؤسسات متنوعة لدعم الإبلاغ عن قضايا البيئة والاجتماع والحوكمة، منها على سبيل المثال: (أ) مراكز المديرين (خاصة بشأن قضايا حوكمة الشركات) أو (ب) مراكز المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل المركز المصري لمسؤولية الشركات) أو (ج) شبكات الاتفاق العالمي الوطنية. ويمكن لهذه المؤسسات تقديم الدعم التقني في ميدان بناء القدرات البشرية في المجالات المتصلة بالموضوع.

٤ - الاعتماد

٤١ - يمكن دعم إدراج المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة في التشريعات واللوائح الوطنية بإنشاء آلية اعتماد فعالة. فإن أنشئت هذه الآلية، لزم أن تأتي في حينها وإلا فإن المعايير الوطنية قد تتخلف عن المعايير الدولية. ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال تمر المعايير الدولية للإبلاغ المالي عبر عملية اعتماد^(٢٣) قبل أن تصبح واجبة التطبيق.

٥ - الإنفاذ

٤٢ - من العناصر الأساسية في تنفيذ معايير وقوانين إبلاغ الشركات الإنفاذ الصارم. فمسؤولية إنفاذ المعايير (الدولية) غالباً ما تقع على عاتق أطراف متعددة. فمؤسسات مثل هيئات أسواق الأوراق المالية وهيئات الرقابة على قطاعي المصارف والتأمين وأسواق الأسهم وهيئات أسواق رأس المال تؤدي جميعها أدواراً مهمة في تنفيذ متطلبات الإبلاغ المالي.

(٢١) الأونكتاد (٢٠٠٦)، *Guidance on Good Practices in Corporate Governance Disclosure* (إرشادات بشأن الممارسات السليمة في كشف حوكمة الشركات). متاحة على الرابط التالي: www.unctad.org/en/docs/iteteb20063_en.pdf

(٢٢) تبحت استعراضات الأونكتاد السنوية المتعلقة بحوكمة الشركات المتطلبات التنظيمية والممارسات الفعلية للشركات في مجال الكشف عن البيانات في عدد من البلدان من مختلف أنحاء العالم. وهذه الدراسات متاحة على الرابط التالي: www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2920&lang=1

(٢٣) http://ec.europa.eu/internal_market/accounting/docs/ias/endorsement_process.pdf

٤٣ - وفي البلدان التي وضعت فيها هذه الجهات المسؤولة عن قواعد الحياطة المتطلبات الخاصة بكل واحدة منها، مع التزود بسلطات تشريعية منفصلة، تتطلب مهمة مَرَكزة البيئة التنظيمية وتوحيدها قدرًا كبيرًا من التشاور والإقناع.

٤٤ - ويستلزم تقييم آليات الإنفاذ القائمة استعراض الهياكل التنظيمية الموجودة، بما في ذلك البيئة التشريعية وفحص عينات من الإجراءات التنظيمية عند تنفيذها. ويشمل ذلك اختبارات ضوابط الجودة داخل شركات مراجعة الحسابات واختبارات فعالية رصد الزيارات والتقارير واختبارات التقيد بالمعايير وأفضل الممارسات، إضافة إلى التدابير المتخذة لتدارك حالات القصور.

٤٥ - واعتمدت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٠. وتحدد مبادئ هذه المنظمة مقاييس تنظيم أسواق المال، وتتناول المبادئ من ٨ إلى ١٠ في إنفاذ المعايير^(٢٤).

٦ - الرقابة والرصد والامتثال

٤٦ - يشكل كل من الرقابة والرصد والامتثال عناصر هامة في الدعامة التنظيمية لإطار بناء القدرات.

٤٧ - وفي بعض الحالات، يمكن لإدارة حكومية أن تتمتع بصلاحيات قانونية لإنشاء مجلس رقابة عمومي أو أن تضطلع بنفسها بوظائف مجلس من هذا القبيل. وفي حالات أخرى، تنشئ البلدان مجالس مستقلة أو هيئات تنظيمية تكون لديها ولاية وسلطة مَرَكزان لأداء مهام الرقابة.

٤٨ - ويمكن أيضا توسيع نطاق الرقابة لتضطلع بها هيئة أو هيئات مهنية وطنية للمحاسبين، التي تكون عموما مسؤولة عن أعضائها فيما يتعلق بما يلي:

(أ) التطبيق السليم للمعايير المهنية والأخلاقية؛

(ب) التطوير المهني المستمر؛

(ج) التحقيق والانضباط والطعون؛

(د) شروط التأهيل للعضوية بما فيها الامتحانات المهنية والخبرة العملية؛

(هـ) الترخيص للأعضاء في الممارسة العامة خارج نطاق مجلس الرقابة العمومي، مثل مراجعة حسابات الكيانات التي لا تُعتبر من كيانات الصالح العام أو خدمات غير خدمات مراجعة الحسابات، من قبيل المشورة في مجال الضرائب.

(٢٤) انظر <http://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD154.pdf>.

٤٩ - ومن أجل وضع آليات بشأن الامتثال لمتطلبات المحاسبة القانونية والإبلاغ، ينبغي مراعاة المهام التالية:

- (أ) تصميم برنامج لاستعراض مدى الامتثال وقوائم مرجعية مناسبة؛
- (ب) البت في تكوين الفريق الذي سيضطلع بعمليات الاستعراض؛
- (ج) تحديد معايير اختيار المستعرضين وتدريبهم وتقييمهم؛
- (د) تحديد معايير اختيار جهات الإصدار وشركات مراجعة الحسابات من أجل الرصد؛
- (هـ) وضع تصنيف النتائج؛
- (و) وضع إجراءات الاستعراض والتوقيع على إقفال الحساب باعتبارها جزءاً من العمليات الداخلية لضبط الجودة؛
- (ز) البت في أسلوب الإبلاغ عن النتائج لجهة الإصدار وشركة مراجعة الحسابات والجهة المنظمة، بما في ذلك هيئة سجل الشركات؛
- (ح) اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأن المسائل الخطيرة المتعلقة بعدم امتثال جهات الإصدار؛
- (ط) اتخاذ إجراءات تنظيمية بشأن شركات مراجعة الحسابات والنظر في التفاعل مع نظم الترخيص والانضباط.

٥٠ - وما فتئت السنوات الأخيرة تشهد تطور اتجاه نحو إيجاد هيئة خارجية مستقلة لمراقبة وظيفة مراجعة الحسابات من أجل تعزيز حماية المصلحة العامة وتيسير بناء الثقة في عملية إبلاغ الشركات. ولعل أحد القرارات الهامة في هذا الصدد النظر في نطاق عمل تلك الهيئة (فيمكن مثلاً أن تضطلع هيئة المراقبة، على أساس التكاليف والفوائد، بمهمة ضمان الجودة في عمليات مراجعة حسابات كيانات الصالح العام فقط) والمهام التي ينبغي أداؤها. واستناداً إلى الممارسات القائمة، ينبغي النظر في الجوانب التالية في هذا المجال:

- (أ) تحديد المعايير التي ينبغي أن يُجرى الرصد على أساسها؛
- (ب) البت في تكوين فريق الرصد؛
- (ج) تحديد معايير اختيار المستعرضين وتدريبهم وتقييمهم؛
- (د) تحديد معايير اختيار الشركات وعمليات مراجعة الحسابات من أجل الرصد؛
- (هـ) تصميم برنامج رصد وقوائم مرجعية مناسبة؛

- (و) وضع تصنيف نتائج الرصد؛
- (ز) وضع إجراءات الاستعراض والتوقيع على إقفال الحساب باعتبارها جزءاً من العمليات الداخلية لضبط الجودة؛
- (ح) البت في أسلوب إبلاغ النتائج المتعلقة بالشركات المرصودة للسلطات التنظيمية، بما فيها منظمات المحاسبة المهنية؛
- (ط) اتخاذ إجراءات تنظيمية وإجراءات للمتابعة بشأن النتائج غير المرضية للزيارات؛
- (ي) النظر في التفاعل مع نظم الترخيص والانضباط.

٧- ضمان الجودة

- ٥١- تؤدي آليات ضمان الجودة دوراً حاسماً في بناء دعامة تنظيمية.
- ٥٢- وفي هذا الصدد، يمكن أن تشكل بيانات التزامات العضوية التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين مصدراً جيداً من مصادر المعلومات وإرشادات في بناء تلك الآليات. فالبيان ١ من بيانات التزامات العضوية في إطار الاتحاد الدولي للمحاسبين، وهو منظمة مهنية شاملة لهيئات المحاسبة، يتطلب من منظمات المحاسبة المهنية أن تضع وتصدر معايير وإرشادات بشأن ضبط الجودة تقتضي من الشركات تنفيذ نظام لضبط الجودة وفقاً للمعيار الدولي لضبط الجودة (المعيار الدولي ١). وينبغي أن تطبق الهيئات الأعضاء في الاتحاد بيان التزام العضوية ١ على برامج استعراض ضمان الجودة فيما يخص أعضائها الذين يؤدون التزامات معينة في مجال مراجعة البيانات المالية.
- ٥٣- وبيان التزامات العضوية ١ والمعيار الدولي ١ هما معياران يتطلبان موارد وخبرات كبيرة للتنفيذ السليم. وما لم تكن الخبرة متاحة فوراً، فإن هناك حاجة إلى برنامج تدريبي هام لبناء ما يلزم من خبرة داخل البلد. وعلى أي حال، يمكن أن تشكل الحاجة إلى الخبراء طلباً مالياً كبيراً على موارد محدودة.

ثالثاً - الإطار المؤسسي

- ٥٤- إن ضمان وجود الهيئات المؤسسية الرئيسية جانب من جوانب عملية بناء القدرات باعتبارها ترتبط بالإطار القانوني والتنظيمي.
- ٥٥- ويتطلب إنشاء المؤسسات الأساسية الإرادة السياسية على أعلى مستوى في الحكومة. ويتطلب أيضاً قبول جميع أصحاب المصلحة لذلك وتوفير الموارد الكافية. كما أن المحافظة على هذه المؤسسات تتطلب تمويلاً متواصلاً ودعمًا سياسياً.

٥٦- ويشمل الإطار المؤسسي الذي يجري فيه بناء القدرات في مجال المحاسبة العديد من المؤسسات المدنية الخاصة والعامة. ويمكن أن يتفاوت الهيكل المدني من بلد إلى آخر، غير أن قوة هذه المؤسسات تؤثر تأثيراً حاسماً في نجاح مشاريع بناء القدرات أو إخفاقها. وتتألف هذه المؤسسات عموماً مما يلي:

- (أ) هيئة تشريعية (مثل البرلمان ومجلس الشيوخ، وهلم جرا)؛
- (ب) وزارات حكومية؛
- (ج) هيئات تنظيمية؛
- (د) جهاز قضائي؛
- (هـ) سجل حكومي (خاص بالشركات)؛
- (و) بورصات؛
- (ز) هيئات وضع المعايير؛
- (ح) وكالات التصنيف؛
- (ط) شركات المحاسبة ومراجعة الحسابات؛
- (ي) منظمات المحاسبة المهنية.

٥٧- ويجب أن تأخذ مشاريع بناء القدرات جميع هذه المؤسسات بعين الاعتبار وتتبع عموماً في تطورها أربع مراحل هي:

- (أ) تصميم واستحداث هياكل الحوكمة الرشيدة؛
- (ب) ضمان استدامة هذه الهياكل؛
- (ج) استقطاب الأشخاص المؤهلين واستبقاؤهم؛
- (د) قياس التطور والأداء باستمرار.

٥٨- وتتطلب تلك المشاريع أيضاً مراعاة المسائل التالية:

- (أ) المسؤوليات القانونية والوضع القانوني لكل هيئة ضمن الإطار التنظيمي؛ والأدوار التوضيحية والتنظيمية التي تنبئها الدولة بالوكالات المحددة و/أو مهنة المحاسبة؛
- (ب) ترتيبات الحوكمة داخل كل هيئة تنظيمية، بما في ذلك سبل تعيين الأعضاء وتحديد مهامهم؛
- (ج) التفاعل والتعاون بين مختلف المؤسسات؛
- (د) الهيكل الإداري ودور كبار الموظفين داخل كل هيئة؛

(هـ) ترتيبات تمويل كل هيئة.

٥٩- وتكلف الهيئات التنظيمية بوحدة أو أكثر من المسؤوليات التالية: (أ) اعتماد وإقرار معايير المحاسبة و/أو مراجعة الحسابات؛ (ب) ترخيص مراجعي الحسابات ورصدهم؛ (ج) الرقابة؛ (د) استعراض البيانات المالية المنشورة واتخاذ إجراءات الإنفاذ حسب الاقتضاء. وتنط هذه المهام، في معظم البلدان، بهيئات مختلفة.

٦٠- فمجلس الإبلاغ المالي في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أنشئ لمراقبة الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات (انظر التذييل الثالث من الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/56/Add.1 لتبئين كيفية اضطلاع المجلس بمهمة الرقابة العامة)^(٢٥). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يراقب مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة على عمل شركات مراجعة الحسابات التي تقدم الضمانات على التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة. وتستعرض لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة تقارير الشركات. ويخضع الإطار التنظيمي لتغييرات قد تطرأ بمرور الوقت. ففي نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠، مثلاً، قدمت حكومة المملكة المتحدة مقترحات^(٢٦) تشمل دمج مجلس الإبلاغ المالي وهيئة التسجيل. وقد دعا المجلس أصحاب المصلحة إلى تقديم آرائهم بشأن المقترح.

٦١- وكثيراً ما تنشأ صعوبات عندما تكون مهمة تنظيم مراجعي الحسابات وكذلك معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات موزعة بين طائفة من الهيئات التنظيمية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وضع أكثر من قائمة واحدة بالمحاسبين ومراجع الحسابات المعتمدين فضلاً عن تشكيلة من المعايير والمتطلبات الأخرى. وفي تلك الحالات، فإن وضع آلية للتنسيق بين مختلف الهيئات التنظيمية أمر حاسم الأهمية ومن الأفضل أن يكون هناك هيكل موحد إذا أمكن. ففي المكسيك مثلاً، ما انفك مجلس معايير المحاسبة المكسيكي ولجنة الأوراق المالية والبورصة يعملان معاً في إطار مشروع للتقارب من أجل إزالة الاختلافات وأوجه التضارب بين قواعد المحاسبة التي تصدرها اللجنة فيما يتعلق بالنظام المالي ومعايير الإبلاغ المالي المكسيكية التي يصدرها المجلس لجميع الشركات.

٦٢- وسيتطلب التنسيق بين الهيئات التنظيمية ما يلي:

(أ) التنسيق بين الهيئات الحكومية فيما يتعلق بإصدار التشريعات الخاصة بإبلاغ الشركات؛

(٢٥) يضع مجلس الإبلاغ المالي، باعتباره هيئة تنظيم مستقلة، معايير إبلاغ الشركات والممارسات الاكتوارية ويرصد معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات. كما يضطلع المجلس بمسؤولية مراقبة الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها هيئات المحاسبة المهنية ويتولى وضع الترتيبات التأديبية المستقلة لحالات تخص الصالح العام تتعلق بمحاسبين واكتواريين.

(٢٦) http://www.hm-treasury.gov.uk/d/consult_financial_regulation_condoc.pdf

- (ب) التنسيق بين الوكالات المعنية بتنفيذ التشريعات واللوائح؛
- (ج) مؤشرات اتخاذ القرار بشأن الهيئة التي ينبغي أن تمارس صلاحياتها لضمان عدم خضوع الكيانات لأكثر من تحقيق واحد أو فئة واحدة من إجراءات الإنفاذ فيما يتعلق بالمخالفة ذاتها ما لم يكن مناسباً لكلتا الهيئتين أن تمارسا صلاحيات مختلفة أو تفرضا جزاءات مختلفة بخصوص جهة الإصدار؛
- (د) إجراء تحقیقات متوازية؛
- (هـ) تبادل المعلومات؛
- (و) القيود المتعلقة بالسرية.
- ٦٣- وأحد أبعاد الإطار التنظيمي والمؤسسي العلاقة بين السلطات الحكومية ومنظمات المحاسبة المهنية. فالممارسات تتراوح بين التنظيم الذاتي التام من جانب منظمات المحاسبة المهنية وتحول هذه المنظمات فعلاً إلى وكالات حكومية.
- ٦٤- وتشكل مهنة المحاسبة أحد العناصر الفاعلة المؤسسية الرئيسية في إطار بناء القدرات. وفي هذا الصدد، فإن إيجاد هيئة مهنية محترمة ومنظمة تنظيمياً جيداً يمثل جزءاً أساسياً من مهنة المحاسبة الكاملة الأداء. ويتطلب إنشاء هيئة مهنية أو تطويرها هيكلًا ينطوي على مراعاة عدد كبير جداً من المسائل. ويمكن الاطلاع على الإرشادات المفصلة بشأن إنشاء هيئة مهنية في مجموعة أدوات الاتحاد الدولي للمحاسبين، إنشاء وتطوير هيئة محاسبة مهنية^(٢٧). وتتضمن المعايير الدولية المتعلقة بمنظمات المحاسبة المهنية ما يلي:
- (أ) مدونة قواعد أخلاقيات المحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لقواعد أخلاقيات المحاسبين (بما في ذلك الاستقلالية)^(٢٨)؛
- (ب) المعيار الدولي ١ الصادر عن المجلس الدولي لمراجعة الحسابات ومعايير الضمان بشأن مراقبة نوعية الالتزامات المتعلقة بمراجعة الحسابات والضمان^(٢٩)؛
- (ج) بيانات التزامات الأعضاء الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين^(٣٠).

(٢٧) International Federation of Accountants (2007). *Establishing and Developing a Professional Accountancy Body*. Second Edition, New York, New York, November.

(٢٨) International Federation of Accountants (2010). *Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants*, New York, New York.

(٢٩) International Federation of Accountants (2010). *Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements*, New York, New York, 2010 Edition, Part I.

(٣٠) International Federation of Accountants (2006). *Statement of Membership Obligations 1-7*, New York, New York, November.

٦٥- وتشمل المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها لدى بناء مهنة متينة فيما يتعلق بالحاسبة/مراجعة الحسابات مجالات من قبيل توافر المحاسبين المهنيين اللازمين لتحقيق الكفاءة في أداء سلسلة الإبلاغ، والمعرفة التقنية، والتزامات العضوية، والامتثال، والتطوير المهني المستمر وآليات التدريب، والأخلاق، وضبط الجودة، والانضباط.

٦٦- ويمكن أن يكون للهيئة المهنية هيكلها التنظيمي الذي يلائم الإطار القانوني الوطني. ويمكن أن تتألف عناصر هذا الهيكل مما يلي:

(أ) قانون للمحاسبة (يمكن في بعض الحالات أن يقتصر النطاق التنظيمي على عمل مراجعي الحسابات) يعترف بالهيئة المهنية باعتبارها الكيان القانوني الذي يمثل المهنة، ويمكن أن يخولها صلاحيات تنظيم أعضائها؛

(ب) دستور وقوانين فرعية خاصة بالهيئة المهنية؛

(ج) شروط القبول في الهيئة المهنية وسجل للأعضاء؛

(د) قواعد سلوك وأخلاقيات المهنة، التي تتجاوز الإطار القانوني، مثل القواعد المتعلقة بالاستقلالية (انظر مدونة قواعد أخلاقيات المحاسبين المحترفين^(٣١)) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأداب سلوك المحاسبين؛

(هـ) نظم الرصد والانضباط.

٦٧- ويمكن أن تضطلع منظمات المحاسبة المهنية بدور في إنفاذ التقيد بالمتطلبات التنظيمية المتصلة بالاضطلاع بمسؤوليات هيئتها المهنية فيما يتعلق بضمان تقيد أعضائها بالتزاماتهم الخاصة بالعضوية. وقد يسري ذلك حتى في البلدان حيث تؤدي هيئة للرقابة العامة مهام التفتيش والتحقيق والإنفاذ. وهذا الأمر أكثر شيوعاً فيما يتعلق بالأعضاء وشركائهم في الممارسة العامة ولا سيما مراجعي الحسابات. وتتألف هذه النظم عادة من خمس مراحل:

(أ) اعتماد الأعضاء والشركات لإجراء عمليات مراجعة الحسابات أو العمل على نحو أوسع في الممارسة العامة؛

(ب) رصد الأعضاء والشركات الحاصلين على ترخيص؛

(ج) إنشاء لجنة تحقيق للنظر في الشكاوى وتحديد مبدئي إن كانت هناك قضية ينبغي الرد عليها؛

(د) إنشاء لجنة انضباط لديها صلاحيات فرض جزاءات على الأعضاء، بما في ذلك تجريدهم من رخص الممارسة؛

(٣١) International Federation of Accountants (2010). *Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants*, New York, New York.

(هـ) إنشاء لجنة للطعون للاستماع إلى الطعون المقدمة بشأن قرارات لجنة الانضباط.

رابعاً - القدرات البشرية

٦٨- يشكل تطوير القدرات البشرية دعامة أخرى من دعائم إطار بناء القدرات. ويشمل ذلك التعليم والتدريب، فضلاً عن استبقاء المحاسبين المهنيين ومشاركين آخرين في الإطار التنظيمي والمالي.

٦٩- ولا محيد إطلاقاً عن توسيع القدرات وتيسير الأداء السلس لنظام إبلاغ الشركات. وينبغي أن يتضمن ذلك تدريب جميع المشاركين من السلطات التنظيمية في سلسلة الإبلاغ، فضلاً عن المحاسبين ومراجعي الحسابات فقط. ولا ينبغي أن يشمل ذلك التدريب المحاسبية ومراجعة الحسابات والمعايير المهنية فحسب، بل التدريب أيضاً على سبل إنشاء هيئة تنظيمية وإدارتها وتنفيذ أنشطتها. ويمكن أن تنظر منظمات المحاسبة المهنية في التعاون مع منظمات المحاسبين. وتقوم منظمات دولية من قبيل المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال ولجنة بازل بتنظيم برامج تدريبية. وينبغي مراعاة هذه الفرص أيضاً.

٧٠- وستشمل أنواع التعليم اللازم ما يلي:

(أ) التعليم العام (المدارس وفي كثير من الأحيان الجامعات)؛

(ب) التعليم المهني الخاص بمراجعي الحسابات والمحاسبين (المعدّين)؛

(ج) التطوير المهني المستمر؛

(د) تعليم تقني المحاسبة؛

(هـ) تدريباً محدداً في مجالات متخصصة، مثل المحاسبة، ومراجعة الحسابات، والمحاسبة الحكومية، والمراقبة الداخلية والكشف المالية المرتبطة بالصكوك المالية، والشركات المالية، والحوكمة الرشيدة، والمتطلبات المتعلقة بالشركات المسجلة في البورصة؛

(و) تعليم سائر المشاركين في النظام، بمن فيهم المنظمون والمحللون.

٧١- ويمكن أن يوفر التعليم والتدريب كل من المدارس والجامعات والمدرسين من القطاع الخاص ومنظمات المحاسبة المهنية وشركات المحاسبة والاستشارة. كما توفر البرامج منظمات دولية مثل المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال والبنك الدولي والأونكتاد وغيرها.

٧٢- والجهات التي يمكن أن تتلقى هذا التعليم هي:

(أ) الطلاب (في المؤسسات العامة أو الخاصة)؛

(ب) المتدربون (من الخريجين أو غير الخريجين) مع شركات المحاسبة ومستخدمين آخرين؛

(ج) مشاركون آخرون (من المحاسبين أو غير المحاسبين) من سلسلة الإبلاغ.

٧٣- ومن المسائل التي ينبغي النظر فيها شروط القبول للتعليم، ومتطلبات التعليم/التدريب المهني، والتطوير المهني المستمر، فضلاً عن سبل استبقاء المحاسبين الأكفاء في البلد وفي المهنة. وثمة بُعد هام آخر يتمثل في توفير تعليم وتدريب يختلفان باختلاف مستويات المحاسبين، مثل تقنيي المحاسبة، فضلاً عن مراعاة مختلف احتياجات المحاسبين ومراجعي الحسابات من التدريب.

٧٤- وأحد التحديات الهامة تنسيق البرامج التعليمية المتعلقة بالمحاسبة التي تُلقن باعتبارها جزءاً من التعليم العام والمتخصص في المعاهد والجامعات التي تفرض شروطاً مهنية.

٧٥- ولدى وضع دعامة تعليمية، يمكن أن توفر المعايير والمقاييس الدولية مصادر مفيدة للمعلومات. ويشمل ذلك، على الصعيد العالمي، متطلبات المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة في مجال التعليم والتدريب المهني. ويشمل أيضاً المنهج الدراسي النموذجي^(٣٢)، التابع للأونكتاد/فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الذي يقوم على معايير المجلس ويقدم مزيداً من الإرشادات المفصلة بشأن محتوى المنهج الدراسي المحاسبي استناداً إلى أفضل الممارسات. ومن المراجع المفيدة الأخرى مشروع المحتوى الموحد^(٣٣) الذي صمّمته مجموعة من الهيئات المهنية، وتوجيه الاتحاد الأوروبي الثامن بشأن مراجعي الحسابات القانونيين.

٧٦- وقد أصدر المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من معايير التعليم الدولية^(٣٤) تشمل التأهيل المسبق للأعضاء والتطوير المهني المستمر، إلى جانب التوجيه الأساسي الموسع. ويقتضي بيان التزامات العضوية ٢ من الهيئات الأعضاء أن تبذل ما في وسعها لتحقيق هذه المعايير.

٧٧- وإضافة إلى ذلك، تشترط منظمات المحاسبة المهنية عادة مستويات معينة من التعليم والكفاءة. وتشمل هذه المستويات ما يلي:

(أ) شروط القبول؛

(ب) تقديم المشورة للمرشحين؛

(٣٢) http://www.unctad.org/en/docs/iteteb20039_en.pdf (انظر الفصل الثامن ابتداءً من الصفحة ٢٠٠).

(٣٣) <http://www.commoncontent.com/>

(٣٤) International Federation of Accountants, Handbook of International Education Pronouncements, .New York, New York, 2009

(ج) امتحانات المستوى المهني؛

(د) القواعد الأخلاقية؛

(هـ) المهارات المهنية؛

(و) مرافق التعليم والتدريب؛

(ز) اعتماد الأعضاء؛

(ح) التطوير المهني المستمر.

٧٨- وتتطلب امتحانات وتدريبات المستوى المهني ما يلي:

(أ) منهجاً دراسياً خاصاً بالمستوى المهني؛

(ب) متطلبات الخبرة العملية فيما يتعلق بالكفاءة في المستوى المهني؛

(ج) نظماً لرصد التدريب داخل الشركات؛

(د) نظم الامتحانات التي تكفل تقييم الامتحانات تقييماً مهنيّاً؛

(هـ) الدعم التعليمي والأدوات الدراسية.

٧٩- وفي الاتحاد الأوروبي، يحدد التوجيه الخاص بمراجعي الحسابات القانونيين (التوجيه الثامن المتعلق بقانون الشركات) متطلبات التعليم والتدريب الخاصة بمراجعي الحسابات القانونيين في الاتحاد الأوروبي. وهذه المتطلبات مماثلة لمعايير التعليم التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين ولا تتعارض معها، مثل المعيار الدولي ٨ المتعلق بالتعليم، الذي يتناول المتطلبات الخاصة بالمهنيين في مجال مراجعة الحسابات.

٨٠- وتشترط نظم التطوير المهني المستمر أيضاً قواعد بشأن حجم ما ينبغي أن يخضع له الأفراد المعنيون بذلك التطوير، وأساليب ضمان الامتثال لهذه القواعد، وإتاحة فرص الاستفادة من دورات ذلك التطوير ومواده. ويحدد المعيار الدولي ٧ المتعلق بالتعليم قواعد الاتحاد الدولي للمحاسبين في مجال التطوير المهني المستمر.

٨١- وتشمل مصادر المراجع/الإرشادات الأخرى ما يلي:

(أ) إرشادات الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن كفاءات المستوى التقني؛

(ب) اتفاق بولونيا^(٣٥) بشأن معايير تحديد الشهادات في مختلف المستويات؛

(ج) مواصفات دبلن^(٣٦) التي تستفيض في تفصيل معايير بولونيا وتوسعها؛

(٣٥) للاطلاع على تفسير ونص اتفاق بولونيا، انظر:

<http://ec.europa.eu/education/policies/educ/bologna/bologna.pdf>

- (د) قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات عن الاعتراف بالشهادات^(٣٧)، التي تساعد على الاعتراف بالشهادات في مختلف المستويات على الصعيد العالمي؛
- (هـ) قاعدة بيانات عالم التعلم^(٣٨)، التي تحدد المؤسسات الأكاديمية المعترف بها؛
- (و) الإرشادات الصادرة عن الهيئات المهنية وهيئات الرقابة في البلدان التي لديها قدرات متطورة وعن منظمات من هذا القبيل وسائر الجهات المشاركة في سلسلة الإبلاغ المالي.

خامساً - عملية بناء القدرات

- ٨٢- إن عملية بناء القدرات هي ذاتها جزء هام ضمن إطار بناء القدرات. وتشمل هذه العملية العناصر الرئيسية التي تتكون منها مثل وجود استراتيجية لبناء القدرات وخطة عمل واقعية، والتي تشمل بدورها تحديد الأولويات والأطر الزمنية والموارد البشرية والمالية، وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتوزيع المسؤوليات بينهم.
- ٨٣- ومن ثم يمكن أن تتضمن الخطوات المحددة ما يلي:
- (أ) فهم نطاق المشروع، أي إطار التحدي الذي يشكله بناء القدرات؛
- (ب) تقييم الحالة الراهنة، مع مراعاة الظروف الثقافية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية وأصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- (ج) تحديد الفجوات الكامنة بين الحالة الراهنة والقواعد وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة؛
- (د) وضع استراتيجية وخطة عمل تراعيان احتياجات البلد، وتحديد الأولويات والموارد اللازمة، والاتفاق على إطار زمني واقعي، وتحديد النظراء والشركاء الاستراتيجيين؛
- (هـ) إبلاغ جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بخطة العمل؛
- (و) تنفيذ الخطة؛
- (ز) تقييم خطة العمل والتقدم المحرز؛
- (ح) الشروع في المرحلة التالية من عملية بناء القدرات.

(٣٦) للاطلاع على مجموعة كاملة من مواصفات دبلن، انظر:

<http://nbm20.kasetsart.org/document/piniti/Dublin.pdf>

(٣٧) للاطلاع على معلومات عن التكاليف والخدمات التي يقدمها المركز الوطني للمعلومات عن الاعتراف بالشهادات في المملكة المتحدة، انظر: www.naric.org.uk

(٣٨) قاعدة بيانات Europa World of Learning متاحة للمشاركين، انظر www.worldoflearning.com

٨٤- وفيما يتعلق بإنشاء هيئة مهنية، يقدم دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين/لجنة البلدان النامية بشأن إنشاء وتطوير هيئة مهنية^(٣٩) قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة في إعداد خطط العمل المتعلقة بهذه الدعامات. ويمكن الإشارة أيضا إلى صياغة خطط عمل الاتحاد بشأن برامج الامتثال^(٤٠) والاتفاق عليها، وهي خطط وضعتها الهيئات الأعضاء في الاتحاد بناء على بيان التزامات العضوية في إطار الاتحاد.

٨٥- وبعض الهيئات الأعضاء في الاتحاد مستعدة أيضا لإقامة توأمة مع هيئات مهنية أخرى أو توجيهها لمساعدتها على وضع النظم من أجل الوفاء بالقواعد الدولية. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال المساعدة التقنية، أو خطط الامتحانات المنظمة بصورة مشتركة وأنشطة التطوير المهني المستمر، أو برامج تدريب المدربين. ويمكن أن يؤدي ذلك، في بعض الحالات، إلى إمكانية تبادل الأعضاء عن طريق إجراء امتحانات مشتركة على سبيل المثال. وتضم شراكات العمل النوع نفسه من الترتيبات المبرمة بين رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) وقبرص، وتشمل التنظيم والامتحانات والتدريب، أو المبرمة بين المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (NIVRA) وبعض منظمات المحاسبة.

٨٦- وكما ذكر أعلاه، فإن اكتساب القدرة داخل البلد على تقديم تقارير الشركات بجودة عالية يتوقف على العديد من العناصر الرئيسية المتداخلة. ولا يُرجَّح أن يتسنى لأي مشروع بمفرده أن يتناول جميع هذه المجالات، غير أن من المهم فهم نطاق التحديات منذ البداية من أجل تحديد الأولويات.

٨٧- ويتطلب وضع استراتيجية وخطة عمل لتيسير اكتساب القدرات إجراء تقييم واقعي للعوامل التي تؤثر في العملية. وتشمل هذه العوامل:

- (أ) حسن النية السياسية على أعلى مستوى؛
- (ب) البيئة الثقافية والاجتماعية الاقتصادية؛
- (ج) الخبرة الفكرية والتقنية ذات الصلة؛
- (د) الدعم المالي على مدى فترة زمنية طويلة، بما في ذلك مرحلة الاستدامة المتواصلة؛
- (هـ) مدى استعداد أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والجهات المنظمة ومنظمات المحاسبة المهنية والمشاركين في السوق، على المشاركة في هذه العملية؛

(٣٩) International Federation of Accountants, Establishing and Developing a Professional Accountancy Body, Second Edition, New York, New York, November 2007.

(٤٠) <http://www.ifac.org/ComplianceAssessment/published.php>

(و) التواصل والإعلان الفعالين بشأن المزايا التي يمكن أن يجنيها البلد والاقتصاد من التغييرات، لدعم جميع ما ذكر أعلاه.

٨٨- ولدى وضع خطة وطنية بشأن بناء القدرات استنادا إلى المعايير والمقاييس الدولية، من المهم مراعاة الاحتياجات الخاصة بكل ذلك والممارسات الجيدة في مجال المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات.

٨٩- وبغية تيسير كفاءة جهود بناء القدرات، يمكن النظر في عدد من الأنشطة، مثل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لدى البلدان الأخرى، والمشاركة في عمليات تحديد المقاييس الدولية، وبرامج التبادل، والتعاون مع الهيئات الدولية الرئيسية، والتنسيق الإقليمي، وترتيبات التوأمة.

٩٠- وفي هذا الصدد، فإن تقييم موقف بلد ما مقارنة بالمعايير الدولية وقواعد السلوك الواردة في تقارير البنك الدولي المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك يتيح منطلقا جيدا لخطط العمل في الحالات ذات الصلة.

٩١- ولدى وضع استراتيجية لبناء القدرات، ينبغي أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

(أ) يجب تخطيط الأنشطة لا لتحقيق أهداف على المدى القصير فحسب، بل أيضا لوضع استراتيجية على المدى الأطول للبلد المضيف أو المنظمة المضيفة؛

(ب) في حالة تنفيذ المعايير الدولية، ينبغي إيلاء الاعتبار التام للاختلافات الثقافية في اللغة والأعمال؛

(ج) لا ينبغي أن تؤدي الاعتبارات السياسية إلى جداول زمنية غير واقعية فيما يتعلق بنتائج المشاريع؛

(د) ينبغي تخصيص الموارد على نحو يضمن استدامة أي مشروع بعد انتهاء مرحلة التمويل الأولية.

٩٢- ومن المهم تحديد الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات. ويمكن أن تشمل مصادر التمويل الإيرادات الحكومية، والوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والشركات المسجلة في البورصة، وشركات المحاسبة الكبرى.

٩٣- وفي حالة منظمات المحاسبة المهنية، قد تكون مصادر التمويل محدودة جدا، وهي تعتمد أساسا على اشتراكات الأعضاء وإيرادات التطوير المهني المستمر. وينطبق هذا الأمر خصوصا في حالة الهيئات الصغيرة التي تضع حدودا صارمة للأنشطة التي يمكن أن تقوم بها.

٩٤- ويشكل الافتقار إلى الخبرة المحلية عائقا كبيرا في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما أن تدريب الخبراء المناسبين مشروع طويل الأمد. وتوفر بعض الهيئات التنظيمية وهيئات الرقابة الوطنية أيضا التدريب والخبرة للنظر في البلدان النامية.

٩٥ - ولا ينبغي التقليل من شأن الإطار الزمني كذلك. فقد تستغرق مرحلة الإنشاء سنتين أو ثلاث سنوات إذا جرت الأمور كما كان مقررًا. وينبغي آنذاك اتخاذ إجراءات لاستدامة الهياكل الجديدة لمدة غير محدودة.

سادساً - اعتبارات القياس

٩٦ - ثمة عنصر هام من عناصر إطار بناء القدرات يتمثل في اتباع أو وضع منهجية ومؤشرات قياس ذات صلة لتقييم الوضع الراهن والتقدم المحرز وتحديد الأولويات لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

٩٧ - وقد أعدت مشاريع ووكالات مختلفة عددا من أدوات التقييم النوعي. وعلى الصعيد العالمي، يوفر برنامج تقارير البنك الدولي المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك تقييمات شاملة عن ١٠٠ بلد تقريبا.

٩٨ - غير أن القياسات الكمية قد تكون مفيدة أيضا في تعزيز إمكانية المقارنة وقياس الأثر وتحديد الاحتياجات والأولويات من أجل مواصلة التحسين مقارنة ببعض المقاييس الشائعة.

٩٩ - وينبغي توخي الحذر لدى النظر في استخدام نماذج المقاييس الكمية قبل إخضاع أي نهج مقترحة لمزيد من الدراسة وقبل عرضها على الجمهور. وهناك طرق كثيرة يمكن اتباعها في وصف أي تقدم كمي نحو مجموعة من المعالم المحددة، ومن المهم ألا تصبح أي نماذج مستخدمة سائدة للغاية أو أمره جدا أو كثيرة التعقيد بحيث يمكن أن تعوق التقدم بدلا من تيسيره في سبيل بناء القدرات في بلدان مختلفة تمر بظروف مختلفة^(٤١).

١٠٠ - وبغية توفير منطلق لتحديد المعالم الخاصة بالدعائم والعناصر التي جرت مناقشتها في هذه الورقة، تُقترح بعض المجالات الممكنة، مدعومة بمسائل محددة لإتاحة تقييم حالة ما ذكر من عناصر أطر بناء القدرات في لحظة زمنية معينة وتحديد المجالات ذات الأولوية لاتخاذ مزيد من الإجراءات (انظر التذييل الرابع في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/56/Add.1).

(٤١) تمثل المنهجية التي وضعها مشروع قياس المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والمحاسبة التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية بشأن مؤشر التطوير المحاسبي أحد النهج التي يمكن اعتبارها أساسا لبناء أداة قياس كمي من هذا القبيل. وقد أعد المشروع على مدى عدة سنوات، وشاركت فيه لجنة توجيهية تتألف من شخصيات رائدة في مجال المحاسبة من بلدان مختلفة، وحُزب في ٤٠ بلدا تقريبا. ومنذ نهاية عام ٢٠٠٩، ما انفك الأونكتاد يجري بحثا بالاشتراك مع جامعة ليدن بشأن منهجية المشروع النموذجي ونتائجه.

سابعاً - خاتمة

١٠١- ما زالت دول أعضاء كثيرة تواجه تحديات في مجال بناء القدرات من أجل الوصول إلى الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات. وتشمل تلك التحديات الجانبين المؤسسي والتقني. وقد اقترحت هذه الورقة الدعائم والعناصر الرئيسية لإطار بناء القدرات التي يمكن أن يسترشد بها واضعو السياسات لاتخاذ قرارات سليمة ووضع خطة عمل منسقة ومتجانسة للوصول إلى الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات.

١٠٢- ومن المهم إجراء مزيد من المناقشات لتحديد الممارسات التي يمكن أن تكون مفيدة لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تحقيق الاستفادة العملية من هذه الوثيقة في جهودها الرامية إلى بناء القدرات. كما أن هناك حاجة إلى النقاش بشأن النهج المتعلق بكيفية تقييم التقدم المحرز وتحديد الأولويات فيما يتعلق ببناء قدرة وطنية في مجال إبلاغ الشركات.